ثالثاً ـ تعليقات ومناقشات

مقابسة
في جملة الصلة: هل تقع شرطاً ؟

للدكتور نهاد الموسى

تلقيت العدد المزدوج ٢٣-٢٤ [١] من مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردني بإقبالٍ قد أعْتِيد، إقبالَ المستفيد. وقد أطرفني ذلك العدد من غير وجه.

ثم وقفت فيه على نظرات الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي في كتاب الأمل والمأمول المنسوب للجاحظ بتحقيق الدكتور رمضان شِشِن، فهيّأ لي بلمحاته وملحوظاته متاعا لطيفا.

وقد استوقفني في تعاليق الأستاذ السامرائي بضعة مواضع إلّا أنّ واحدا منها ظلّ يلحّ عليّ حتى رأيت أن أُقابِسَ الأستاذ فيه استزادة وتحقيقا.

فقد أورد الأستاذ[٢] قول المؤلّف في الصفحة التاسعة[٣]: «... والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عمّا إنْ فاتَه قَعَد به عن مرتبة اهل الفضل ودرجة ذوي المروءة» فأنكر الأستاذ على المؤلّف أنْ جاء بالصّلة، صلة «ما»، جملة شرطيّة، ورأى الأستاذ أنّ «الوجه أن يقال: والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عمّا قَعَد به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة

---

(١) السنة السابعة، ربيع الاول - رمضان ١٤٠٤هـ، كانون الثاني - حزيران ١٩٨٤م.

(٢) ص١٣٩ من العدد المزدوج ٢٣-٢٤ المذكور في صدر هذه المقابسة.

(٣) من كتاب الأمل والمأمول.

ذوي المروءة إن فاته»، وقرّر الأستاذ عقب ذلك «أنّ تقديم الفعل«قعد»، وهو جواب الشـرط في كلام المؤلّف، متطلّب؛ لأنّ التقديم يجعل هذا الفعل صدرا لجملة الصلة للموصول «ما». وشرط جملة الصلة أن تكون خبرا لا إنشاء. وهذا يعني أنّنا لو أبقينا على نصّ المؤلّف لكانت جملة الصلة إنشاء وهي جملة شرطية (إن فاته قعد)، وهذا ممتنع، وقد ورد هذا كلّه في المظانّ النحويّة».

والتغيير الذي يرى الأستاذ إجراءه في كلام المؤلّف من نصّ الكتاب يمثّـل جراءة تتجاوز المتعارف من أصول التحقيق؛ إلّا أن يكون حاشية يعلّقها المحقّق خارج المتَنْ.

ثم إنّ تصويب الأستاذ السامرائي لعبارة المؤلّف فيه نَظَر؛ إذ مؤدّاه أنّ جملة الصلة لا تقع شرطا وأنّ مجيء الصلة جملةً شرطيّةً ممتنع.

وذلك أنّه يَرِد على الأستاذ السامرائي من شواهد التنزيل: (تبارك الذي إن شاء جعـل لك خيرا من ذلـك)[1]، (والـذين إذا أنفقـوا لم يُسْرِفوا ولم يَقْتُروا)[2]، (والذين إذا ذُكّروا بآيات ربّهم لم يخرّوا عليها صمّا وعميانا)[3]، (إنّما المؤمنون الذين إذا ذُكِر الله وَجِلت قلوبهم)[4]، (ولا على الذين إذا ما أتـوك لتحملهم قلت لا أجـد ما أحملكم عليه تولّـوا وأعينهم تفيض من الدمع)[5]، (ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تأمنه بقنطار يؤدّه إليك، ومنهم مَنْ إنْ

(١) سورة الفرقان، الآية ١٠

(٢) سورة الفرقان، الآية ٦٧

(٣) سورة الفرقان، الآية ٧٣.

(٤) سورة الأنفال، الآية ٢.

(٥) سورة التوبة، الآية ٩٢.

تأمنه بدينار لا يؤدّه إليك، إلّا ما دمت عليه قائما)[1]، (الذين إن مكنّاهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر)[2]، (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرّية ضعافا خافوا عليهم)[3]، (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنّا لله وإنّا إليه راجعون)[4]، (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله)[5]، (الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)[6]، (الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)[7]؛ إذْ وقعت جملة الصلة فيما تقدّم من الآي جميعا، شرطا غَيْرَ مُلْتَبِس.

وغريبٌ ما قرّره الأستاذ السامرائي في ختام تعليقه إذْ قال: . . وهذا ممتنع، وقد ورد هذا كلّه في المظانّ النحويّة.

وذلك أنّ الأستاذ تَرَكَ أنْ يدلّنا على مَوْرِد هذا الحكم في تلك المظانّ، ولم يذكر شيئا منها على التعيين. بل إنّ التماس حكم هذه المسألة في المظانّ النحويّة يُفْضِي بنا الى خلاف ما قرّر الأستاذ. ومن التزيُّد الإفاضةُ في ذلك بَعْدَ الذي تَقَدَّمَ من شواهد التنزيل؛ فَلْنَجْتَزِئْ بما ساق المبرّد في المقتضب عند كلامه على هذه المسألة، وذلك قوله: «. . . وقد أعلمتك أنّ (الذي)يوصل بالفعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف، ولا بُدّ في صلة (الذي) من راجع إليه يوضّحه. فإذا قلت: رأيت الذي قام، فاسمه في قام،

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٧٥.

(٢) سورة الحج، الآية ٤١.

(٣) سورة النساء، الآية ٩.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٥٦.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٣٥.

(٦) سورة الحج، الآية ٣٥.

(٧) سورة المطففين، الآيتان ٢ ، ٣.

وكذلك: رأيت الذي في الدار. فإذا كان الاستقرار والقيام لغيره قلت: رأيت الذي في الدار أبوه، ورأيت الذي قام صاحبه. على ذلك يجري كذلك: رأيت الذي إنْ يأتِني آتِه؛ لأنّ المجازاة جملة، وفيها ما يرجع إليه»[1].

مرجّيا أن تكون هذه المقابسة من تمام الفائدة بتعاليق الأستاذ، مزجّيا له التحيّة الخالصة.

د. نهاد الموسى
(الجامعة الأردنية)

(١) المقتضب ٣/ ١٣٠.

ردّ على مقابسة الدكتور نهاد الموسى

للدكتور ابراهيم السامرائي

اقول: كنت قد ذكرت في مقالتي الموسومة «الأمل والمأمول»، وهي تعليق على هذا الكتاب المنسوب الى الجاحظ، في ذلك العدد المزدوج (٢٣-٢٤) من «مجلة» المجمع:

إنه جاء في الصفحة التاسعة قول المؤلف:

والمجد في التماس ما هو اعذر من التجافي عما إن فاته قعد به عن مرتبة أهل الفضل. . . وقلت:

والوجه أن يقال: «والمجد في التماس. . . . عمّا قَعَدَ به عن مرتبة الفضل. . . .

وقلت: ان تقديم الفعل «قَعَدَ» وهو جواب الشرط متطلّب لان التقديم يجعل هذا الفعل صدراً لجملة الصلة للموصول «ما». وشرط جملة الصلة أن تكون خبراً لا إنشاءً. وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة انشاء وهي جملة الشرط «إن فاتَه قَعَد» وهذا ممتنع.

وقد علّق الأخ الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، وكأنه أنكر عليّ هذا القول، وهو كون جملة الصلة خبراً لا إنشاءً واستشهد بجملة من الآيات الكريمة ومنها قوله تعالى: «ومنهم من إن تأمنهْ بقنطار يؤدِّه اليك».

أقول: والمراد من الآيات واضح كل الوضوح، والمعنى جليّ لا إبهام فيه ولا غموض، ومجيء هذه الجمل الشرطية معروف، والمعنى: ومنهم مَن

يُؤدِّ القنطار إن تأمنه به. ولكننا في جملة المؤلف لا نقف على هذا الوضوح الذي نلمسه في الآيات الكريمة. ومن أجل ذلك لم يكن ورود هذا الاسلوب في هذه الآيات مناقضاً للقاعدة النحوية وهي مجيء جملة الصلة خبرية لا إنشاءً فلا يصح أن يقال: جاء الذي إضربْه (فعل أمر)، أو جاء الذي لا تضربْه (مضارع مسبوق بلا الناهية) وكذلك سائر أنواع الطلب.

وليس للناقد الكريم ان يَرُد هذه القاعدة. ولعلي أوجزت في تعليقي في مقالتي المشار اليها على هذه المسألة، فتمسك الناقد بجزء مما ذهبت اليه.

أعود فأوجز ثانية: أن ما ورد في الآيات ليس نظيراً لهذا الذي جاء في جملة المؤلف التي افتقرت الى الوضوح والبيان، وكان عليّ أن أطيل قليلاً في بسط المسألة لأكفي الأخ مؤونة التعليق.

د. ابرهيم السامرائي

تعقيبٌ على نقد كتاب «الآمل والمأمول» المنسوب للجاحظ

للدكتور ابراهيم السامرائي

للأستاذ محمد أحمد الدالي

أُتيح لي أن أطلع على مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد المزدوج ٢٣-٢٤، السنة السابعة، كانون الثاني - حزيران ١٩٨٤م)، فوجدت فيها نقداً لكتاب «الآمل والمأمول» المنسوب للجاحظ الذي حققه الدكتور رمضان ششن، وطبع ببيروت مرتين عام ١٩٧٢ و١٩٨٣م.

وكنت طالعت الكتاب، وعرفت أن الكتاب ليس للجاحظ غير شك، وإنما هو لمحمد بن سهل بن المرزبان البغدادي الكرخي المتوفى بعد سنة ٣٢٢هـ، والملقب بـ«الباحث» أو «الباحث عن مُعْتَاص العلم». وعنّت لي جملة تعليقات يسيرة عليه، فكتبت مقالة ارسلتها الى مجلة الفيصل بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٧، وعنوانها «كتاب الآمل والمأمول - تحقيق نسبته ونظرات فيه» لمّا تنشر.

فقرأت ما كتبه الدكتور الفاضل ابراهيم السامرائي، فوجدته شاركني في بعض ما اخذته على المحقق، وقد أصاب في بعض ما قاله، ووهم في بعض، ولم يوفق الى معرفة صاحب الكتاب.

ورأيت أن أقف عند بعض ما قاله الدكتور الفاضل، وهذا بعض ما اتّفق لي أعرضه على القراء ليروا فيه رأيهم:

١ ـ وقف الدكتور الفاضل عند قول صاحب الكتاب (الآمل والمأمول ٩، المجلة ١٣٩): «. . . والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عما إن فاته قعد به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة»، وعلق عليه بقوله: «أقول: والوجه أن يقال: والمجد في التماس. . . عما قعد به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة إن فاته. . .» ثم احتج لما ذهب الى أنه الوجه بقوله: «إن تقديم الفعل «قعد» وهو جواب الشرط في كلام المؤلف متطلب، لأن التقديم يجعل هذا الفعل صدراً لجملة الصلة للموصول «ما». وشرط جملة الصلة أن تكون خبراً لا إنشاء. وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة إنشاء وهي جملة شرطية (إن فاته قعد) وهذا ممتنع وقد ورد هذا كله في المظان النحوية».

كذا قال الدكتور، ولعله اتّكأ على ما وعته الذاكرة ولم يعد إلى المظان النحوية.

فقول صاحب الكتاب «. . عما إن فاته قعد به. . .» صواب محض، وهو كقول المجنون:

فأنت التي إن شئت أشقيت عيشتي وأنت التي إن شئت أنعمت باليا

والجملة التي تكون شرطاً وجزاء (الشرطية) تقع صفة وصلة للموصول. قال ابن يعيش (شرح المفصل ٣/٥٢): «وقد تقع الجمل صفات للنكرات، وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب، وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات، وهي اربعة اضرب:

الاول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل . . . . . .

والثالث: ان تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء، وذلك نحو:

مررت برجل إن تكرمه يكرمك، فقولك «ان تكرمه يكرمك» في موضع الصفة لرجل. . . ».

وقال (شرح المفصل ٣/١٥١): «. . . ومثال وَصْلِك بالشروط والجزاء قولك: جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو، فقولك «إن تأته يأتك عمرو» صلة، والعائد الهاء في تأته. . . » وذكر ان القائل بالخيار في إلحاق العائد، فإن شاء اتى به في الجملة الأولى نحو المثال الذي ذكره، وان شاء اتى به في لجملة الثانية، نحو: جاءني الذي ان تكرم زيداً يشكرك، وان شاء أتى بالضمير فيهما، وهو «أحسن شيء، نحو قولك: جاءني الذي إن تَزُرْه يحسنْ إليك. . . ».

فالجملة الشرطية تكون خبرية وتكون انشائية، وذلك باعتبار جوابها، فإذا كان الجواب خبراً كانت خبرية ووقعت صفةً وصلة للموصول، وإذا كان الجواب إنشاءً كانت إنشائية ولم تقع صفة ولا صلة للموصول.

وانظر همع الهوامع ١/٨٦ (١/٢٩٦، ط الكويت)، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٧٧، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٦٣، والنحو الوافي ١/٣٧٤ ـ ٣٧٥، وانظر المقتضب ٣/١٣٠.

٢ ـ ووقف عند قول الشاعر (الأمل والمأمول ٤٣، المجلة ١٤٨).

لئن أخطأتُ في مَدْحِـ ـكَ ما أَخطأتَ في منعي
فقد احللت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرعِ

وقال: «أقول: الصواب: لقد أحللت حاجاتي. . . . . .

وذلك لأن ورود «لئن» في البيت الأول يؤذن أن يكون الجواب مقترناً باللام التي هي لام القسم [كذا] وهذا كقوله تعالى: لئن شكرتم لأزيدنكم».

كذا قال الدكتور؛ والصواب كما جاء «فقد» والفاء فيه تعليلية استئنافية. اما جواب القسم فهو قوله «ما اخطأتَ في منعي» وهو كلام واضح لا يحتاج الى تقدير.

٣ ـ ووقف عند قول المؤلف (الآمل والمأمول ٤٨، المجلة ١٥٠): «. . . ثمّ انه أثرى فاستفاد نيفاً وتسعين ببراً للنخل بالمدينة» وقال: «اقول لا وجه لكلمة «ببر» في هذا النص، والذي أراه أن يكون الأصل «جريباً» والجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة يغرس نخلاً، وهو معروف، وما زال الجريب معروفاً لدى أهل النخل. وليس من مكان للببر، وهو من وحوش السباع».

كذا قال الدكتور، وليس لنا ان نغير النصوص بما نراه. وعندي أن «ببراً» محرفة عن «بِئْراً».

وبئر النخل: حفيرة تحفر حول الفسيلة لتغرس فيها، واسم البئر «الفَقِيرُ». قال أبو عبيد (المخصص ١١/١٠٤): «فإذا قلعت الوديَّةُ من أمّها بِكَرَبِها قيل ودِيَّة مُنْعَلَةٌ، فإذا حفر لها بِئْراً وغرسها ثم كبس حولها بتَرْنُوق المسيل والدِّمْن ـ يعني بالترنوق السماد والطين ـ فقد فَقَّرَ لها، واسم البِئْر: الفَقِيرُ. وجمعها فُقُرٌ». وانظر المخصص ١٠/٣٤، واللسان (فقر).

٤ ـ دفع الدكتور نسبة الكتاب الى الجاحظ بقوله (ص١٣٧ من المجلة): «. . . ففي الكتاب من الرجال ممن [كذا] عاشوا بعد الجاحظ، وهذا دليل قاطع على ان الكتاب ليس للجاحظ كما سنشير الى ذلك. . .».

وقـد أشـار الى ذلك في تعليقه على قول محمد بن حازم الباهلي (الآمل والمأمول ١٢ ـ ١٣، المجلة ١٤١):

ما كان مال يفـوت دون غد فليس بي حاجـة الـى احـدِ

قال: «وقـد علق المحقق على محمد بن حازم الباهلي، فأثبت موجزاً بترجمته في الحاشية جاء فيها انه توفي سنة ٣١٥ هجرية» ثم قال الدكتور السـامـرائي: «اقـول: وتـاريخ وفاة الباهلي هذا دليل كاف على ان الآمل والمأمول ليس من كتب الجاحظ، وعلى هذا فالقول انه منسوب للجاحظ ليس بشيء».

أقول: أما ان الكتاب ليس للجاحظ فهو حق صحيح، وقد سلف اسم صاحب الكتاب في اول هذه الكلمة.

وأما ما استدل به الدكتور ليقطع بأن الكتاب ليس للجاحظ فخطأ، لانه بناه على ان وفاة محمد بن حازم الباهلي كانت سنة ٣١٥هـ، وقد تابع في ذلك ما ورد في تعليق محقق الكتاب من غير أن يتثبت منه. واظن ما وقع في حاشية محقق الكتـاب خطأ مطبعياً، وصـوابـه «٢١٥هـ»، وكان ينبغي للدكتور الفاضل السامرائي ان يتحقق منه قبل ان يبني عليه ما بناه.

وليس بين أيدينـا ما يعين على تحديد وفاة محمد بن حازم الباهلي تحديداً دقيقاً. وقد استظهر الزركلي رحمه الله (الاعلام ٦/٧٥) بما انتهى الينا من أخباره وأشعاره أن وفاته كانت نحو سنة ٢١٥هـ، ولم يقل إن شاء الله إلا صواباً أو قريباً منه.

وقد مدح ابن حازم الخليفة المأمون (ت ٢١٨هـ) ولم يمدح من الخلفاء غيره، واتصل بابراهيم بن المهدي (ت ٢٢٤هـ)، والحسن بن سهل وزير المأمون ووالد زوجه بوران (ت ٤٣٦هـ)، وله مع ابراهيم بن المهدي خبر، وقد شاب وتجاوز الخمسين من عمره.

ثم إن الجاحظ انشد له أبياتاً في كتاب الحجاب (رسائل الجاحظ ٦١/٢) وفي كتاب البغال (رسائل الجاحظ ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، ٣٠٣).

انظر ترجمة ابن حازم في معجم الشعراء ٣٧١، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٣١٨ـ٣١٩، والمحمدون من الشعراء ٣١٢ـ٣١٣، والورقة ١١٧ـ١١٩، والأغاني ١٤/٩٢ـ١١١.

وجمع شعره محمد خير البقاعي، ونشرته دار قتيبة بدمشق سنة ١٩٨٢م.

٥ ـ وعلّق الدكتور الفاضل على قول المؤلف (الأمل والمأمول ٣٩، المجلة ١٤٧): «انشدني هشام بم محمد للعتابي . . .» بقوله:

«اقول لا بد أن يكون هشام بن محمد ابي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المؤرخ النسابة والعالم بأخبار العرب وأيامها. انظر ارشاد الأريب ٧/٢٥٠ـ٢٥٤».

كذا قال، ولِمَ يكون حتماً أن يكون «هشام بن محمد» هو ابن السائب الكلبي؟ وكيف يورد المؤلف أبيات ابن حازم ـ وهو المتوفى سنة ٣١٥هـ كما ذكر الدكتور نقلاً عن محقق الكتاب، وبنى عليه ما بناه ـ ثم يروي عن هشام بن محمد ابي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ؟!

فليس هشام بن محمد هو ابن السائب الكلبي بل هو رجل آخر لعل البحث يكشف عنه.

وبعد، فهذا ما اتفق لي من القول، وأرجو أن أكون أصبت في بعضه، وأثني على الجهود التي يبذلها الدكتور الفاضل ابراهيم السامرائي في خدمة التراث العربي. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

محمد أحمد الدالي

(حماه ـ سورية)

تقرير حول كتابة الأرقام
للجنة الأصول والتراث
في المجمع

في اجتماع لجنة الأصول والتراث بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٨م، درست اللجنة مذكرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رقم ٢٦٧١ تاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠م، المتعلقة بمحاولة استعمال الأرقام المغربية بدلا من المشرقية.

وقد ناقشت اللجنة الموضوع مناقشة مطوّلة، ورأت ما يلي :-

لقد سبق أن بعث المجمع برأيه في موضوع الأرقام الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والى مجلس الوزراء الأردني، وهو رأي لم يتغير، ولم يجدّ فيه ما يوجب تغييره. وقد قال المجمع في ردّه ان الارقام المشرقية والمغربية على السواء انتشرت في العالم بواسطة العرب، فبأيّها أخذنا فنحن على هدى من تراثنا، ولا يجوز أن تنفرد في القرار هيأة واحدة او بلد واحدة؛ والأفضل أن يناقش الموضوع في اجتماع عام، لتقرير ما يلتزم به العالم العربي والاسلامي بأسره.

وقال المجمع ان الرقم المشرقي أصبح جزءا من التراث العربي الاسلامي، وهو تراث عزيز، ذو مسحة اسلامية، مثلما أن للحرف العربي مثل هذه المسحة؛ ولذا فان تغييره الى الرقم المغربي تنبني عليه ايحاءات ضارة، نحن في غنى عنها، ولا سيّما في الظروف القاسية التي نمرّ بها.

وان اللجنة لتتساءل: أكلّما واجهتنا مشكلة، او عنّت لنا فكرة طارئة في جانب من جوانب تراثنا، اسرعنا الى التخلّي عن هذا الجانب بأكمله، دون أن نكلّف انفسنا جهدا في إصلاح المشكلة الطارئة؟

ففي الأرقام المشرقية تقوم المشكلة في الصفر، وفي الرقم (٢) الذي يمكن أن يلتبس مع الرقم (٣): وهي مشكلة اهون من ان نضطر معها الى ترك الارقام المشرقية برمّتها؛ فهذه الارقام في مجموعها افضل في الاستعمال من الارقام المغربية.

فمشكلة الصفر يمكن التغلّب عليها بأن يكتب الصفر بالشكل التالي (∅) كما يقترح الزميل الدكتور عبد المجيد نصير مستندا الى ما يلي :-

١ - أن الصفر بهذا الشكل يتميز تميزا تاما عن الرقم (٥) وعن النقطة (٠).
٢ - ان هذا هو شكل الصفر عند كتابة البرامج للحاسوب، للتمييز بين الصفر العربي وحرف (O) اللاتيني.
٣ - لا يستدعي هذا التعديل همّا كثيرا، وتطبيقه سهل ميسور، وليس في كتابته او قراءته شيء من الصعوبة.

أما الرقم (٢) فمن السهل كتابته بالشكل التالي: (٢)، كما يقترح الزميل الدكتور احمد سعيدان - وهو واحد من ابرز الخبراء في الرياضيات، وفي التراث العربي الإسلامي - لان كتابة الرقم بهذا الشكل تزيل الالتباس بينه وبين الرقم (٣).

ويؤكد الدكتور سعيدان ان الارقام المشرقية - اذا زالت مشكلة الصفر والرقم (٢) - افضل كثيرا في الاستعمال من الارقام المغربية من جميع الوجوه.

واللجنة ترى ان مثل هذا الموضوع المهمّ يجب ان لا يتولّى معالجته الاّ العلمـاء الذين يجمعون بين المقدرة الفائقة في الرياضيات، والاطلاع الواسع الواعي على التراث العربي الاسلامي؛ فهؤلاء وحدهم هم المؤهلون للبتّ في هذا الموضوع.

وشيء آخر تراه اللجنة، وهو ان الاكثرية الساحقة من الكتب العربية مطبوعة في المشرق العربي، ولا سيما في مصر ولبنان، والارقام فيها هي الأرقام المشرقية، وقد اصبحت مألوفة في العالم العربي، والعالم الاسلامي كلّه؛ وهذا يحتّم علينا أن نفكر كثيرا قبل ان نقطع برأي في امر تغيير هذه الارقام.